



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Measuring and Analyzing the Determinants of the Non-Oil Trade Balance in Iraq for the Period 2004–2023

قياس وتحليل محددات الميزان التجاري غير النفطي في العراق للمدة 2004-2023

أ.د. شلير علي صالح / المشرف

Shler Ali Salih

Shler.salih@su.edu.krd

بشدار نورالدين مولود / الباحث

Bashdar Nooradean Maulood

bashdarmaulood92@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين

Abstract

This research seeks to assess and examine the factors influencing Iraq's non-oil trade balance from 2004 to 2023. The study identifies the key macroeconomic variables influencing the trade balance, including exchange rate, GDP, foreign direct investment, inflation, public expenditures, international reserves, and population growth. Using the ARDL model and ECM for short- and long-run analysis. The results reveal a significant and long-term co-integrated relationship between these variables and the non-oil trade balance. The findings underscore the negative effects of inflation and public spending on the trade deficit, and highlight the positive role of FDI and international reserves in improving trade performance. The study concludes with policy recommendations for promoting economic diversification and reducing dependence on oil revenues.

Keywords: Determinants of non-oil trade balance, Iraq, ARDL model.

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل محددات الميزان التجاري غير النفطي في العراق للمدة (2004-2023)، وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، لاختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين الميزان التجاري غير النفطي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، شملت: الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات العامة، الاحتياطيات الدولية، وعدد السكان. وقد أظهرت نتائج البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات والميزان التجاري غير النفطي، كما اتضح أن بعض المتغيرات (مثل سعر الصرف، والتضخم، والنفقات العامة) تؤثر سلباً في الميزان التجاري، في حين أن الاستثمار الأجنبي والاحتياطيات الدولية لهما تأثير إيجابي. ويوصي البحث بضرورة اعتماد سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى دعم الإنتاج المحلي، واستقرار سعر الصرف، وتحسين البيئة الاستثمارية بما يعزز من أداء الميزان التجاري غير النفطي ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر توازناً واستدامة.

الكلمات الرئيسية: محددات الميزان التجاري غير النفطي، العراق، نموذج (ARDL).

المقدمة

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني ومدى تفاعله مع العالم الخارجي. وتبرز أهمية الميزان التجاري غير النفطي خصوصية في الحالة العراقية باعتباره مؤشراً على درجة تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. خصوصاً في ظل التحديات المرتبطة بالنضوب الطبيعي للموارد النفطية، والتطور المتسارع في مصادر الطاقة البديلة عالمياً. ورغم امتلاك العراق لإمكانات اقتصادية واسعة، ما يزال الميزان التجاري غير النفطي يعاني من عجز مزمن، نتيجة للاعتماد المتزايد على الاستيرادات، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية لاسيما التصديرية، في دعم النمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن الصادرات غير النفطية في العراق لا تزال تسهم بنسبة متواضعة (3% - 6%) من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس قصوراً واضحاً في دورها التنموي. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وقياس المحددات الرئيسة المؤثرة في الميزان التجاري غير النفطي في العراق للمدة 2004-2023، من خلال دراسة العلاقة بينه وبين عدد من المتغيرات الاقتصادية، بهدف تقديم رؤية علمية تسهم في ترشيد السياسات الاقتصادية وتحقيق تنمية أكثر استدامة.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: تكمن في استمرار العجز في الميزان التجاري غير النفطي في العراق رغم محاولات تنويع الاقتصاد، وذلك نتيجة ارتفاع الاستيرادات وضعف الصادرات، مما يثير تساؤلات حول تأثير المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي، وسعر الصرف، والتضخم، والاستثمار الأجنبي، والنفقات العامة، والنمو السكاني والاحتياطيات الدولية على هذا العجز في الأجلين القصير والطويل.

ثانياً: أهداف البحث: تقدير نموذج قياسي في الأجلين القصير والطويل توضح طبيعة العلاقة بين الميزان التجاري غير النفطي في العراق خلال المدة 2004-2023 وعدد من المتغيرات الاقتصادية التفسيرية، فضلاً عن تقديم توصيات داعمة لصنّاع القرار لتقليل العجز وتحقيق استقرار تجاري مستدام.

ثالثاً: أهمية البحث: تكمن في تركيزه على الميزان التجاري غير النفطي كأداة لقياس تنوع الاقتصاد العراقي واستقلاله عن الاعتماد النفطي، إلى جانب مساهمته في تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه لتقديم توصيات تعزز التجارة الخارجية وتزيد من تنافسية الإنتاج المحلي وتقلل من الاعتماد على الاستيرادات.

رابعاً: فرضية البحث: يفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزان التجاري غير النفطي في العراق وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الصرف، والتضخم، وصافي الاستثمار المباشر، وعدد السكان، والاحتياطيات الدولية، والنفقات العامة.

خامساً: منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الإطار النظري وذلك بهدف فهم طبيعة الميزان التجاري غير النفطي وتحليل محدداته وفق الأسس النظرية والاقتصادية ذات الصلة. كما تستند الدراسة إلى المنهج الكمي من خلال توظيف نماذج السلاسل الزمنية، لا سيما نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، بالإضافة إلى نماذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بهدف تقدير العلاقة الكمية بين الميزان التجاري غير النفطي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد تم جمع البيانات من مصادر رسمية موثوقة، شملت البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء، فضلاً عن بعض التقارير الدولية ذات الصلة، لضمان دقة النتائج وقابليتها للتفسير في السياق الاقتصادي العراقي.

سادساً: الاطار الزمني المكاني

الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة من عام 2004 إلى عام 2023.
الحدود المكانية: يركز البحث على جمهورية العراق فقط

سابعاً: هيكل البحث: لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكالية البحث وتساؤلاته فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين مع أهم الاستنتاجات الذي توصل اليه البحث مع تقديم بعض التوصيات . اشتملت المقدمة على أهمية البحث وأهداف البحث ومشكلة البحث وفرضية البحث وحدود البحث ومنهجية البحث، وتناول المبحث الاول " الإطار النظري " مفاهيم حول الميزان التجاري(التعريف، والأنواع، والعوامل المؤثرة)، أما المبحث الثاني " الإطار التطبيقي " فيتناول قياس وتحليل محددات الميزان التجاري غير النفطي في العراق للمدة 2004-2023.

المبحث الثاني: - الإطار النظري للميزان التجاري

الأول : تعريف الميزان التجاري: يشير مصطلح الميزان التجاري الى الأنشطة التجارية التي تشمل عمليات شراء وبيع السلع والخدمات ويعتبر من أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات، حيث يختص التبادل التجاري الخاص بالسلع المادية سواء كانت مستوردة أو مصدرة. ويختلف تعريف الميزان التجاري بسبب اختلاف السياسات الاقتصادية والمنهجيات الإحصائية المستخدمة من قبل الدول المنظمات الدولية، ومنها:

-انه سجل محاسبي يقاس فيه قيمتي الصادرات والاستيرادات للدولة على جانبي الدائن والمدين، يركز هذا الجانب المحاسبي على المنتجات المادية فقط، ويطلق عليه أحيانا بـ " ميزان الأنشطة التجارية" لأنه يهتم بعمليات التبادل التجاري مع البيئات الخارجية (البكل والحداد، 2022: 855).

- ويعرف بأنه مؤشر اقتصادي رئيسي يستخدم الدراسة العلاقة التجارية بين الدولة والعالم الخارجي كما يعكس الوضع الاقتصادي والسياسات الخارجية المتبعة لبلد ما (Mannur, 1999:238).
-ويمكن تعريفه أيضًا بأنه سجل لحركة السلع المادية التي تمر عبر المنافذ الجمركية، والتي يمكن توثيقها وتحديد قيمتها، وما يتعلق بها من ديون وحقوق مالية (موسى، 2020: 157).

ثانياً: أهمية الميزان التجاري: يُعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الدولية على أداء الاقتصاد وعلاقته بالعالم الخارجي، وتبرز أهميته من خلال الجوانب الآتية:

1- يعكس الميزان التجاري مستوى النشاط التصنيعي والإنتاج المحلي، مما يجعله أحد العناصر الرئيسية في ميزان المدفوعات (النجار، 2023: 32) .

2- يؤثر الميزان التجاري بصورة مباشرة على القطاعات الإنتاجية المحلية ومستوي الاستخدام. فعادة ما يُشير الفائض التجاري إلى وجود صناعات وخدمات ذات كفاءة عالية قادرة على تلبية الطلبين الداخلي والخارجي مما يعزز نمو القطاعات الصناعية المختلفة، ويسهم في رفع مستويات الاستخدام وتحسين مستويات الأجور (أسية وعبدالنور، 2023: 34).

3- تؤثر التقلبات في الميزان التجاري بشكل كبير ملحوظ على أسعار صرف العملات الأجنبية. إن هذا الترابط بينهما يشير الى الدور الحيوي الذي يمارسه الميزان التجاري في الحفاظ على التوازن التجاري (صبحي، 2022: 240) .

4- يمثل أداة استراتيجية في العلاقات الدولية، حيث توفر الفائض التجاري للدولة نفوذاً أقوى في المفاوضات التجارية ويُعزز من تأثيرها الجيوسياسي. ولهذا سبب، يحرص صانعو السياسات دائماً على متابعة أداء الميزان التجاري لضمان توافق السياسات الاقتصادية مع الأهداف الجيوسياسية الأوسع. (AL-ISAWI, 2022: 21)

5- تُسهّم التجارة المتوازنة على المدى البعيد التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحسين تخصيص الموارد وتقليل الاعتماد على الاستدانة الأجنبية. كما تساعد في توفير العملات الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الحيوية مثل الطاقة والتكنولوجيا وهما من الشروط الأساسية للتحديث وتعزيز عملية النمو الاقتصادي (Samuelson & Nordhaus, 2020: 96).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

1- التضخم: يؤثر على قدرة السلع والخدمات المنتجة محلياً على المنافسة، فعندما يرتفع معدل التضخم فإن السلع المنتجة محلياً تصبح أقل تنافسية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى تراجع حجم الصادرات، وفي المقابل تصبح السلع المستوردة أرخص نسبياً مما يزيد من الطلب عليها ويؤدي ذلك إلى تدهور الميزان التجاري. لذا فإن إدارة معدلات التضخم تُعد عاملاً أساساً للحفاظ على الميزان التجاري مستقر (ناصر، 2007: 291).

2- الناتج المحلي الإجمالي: عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي، يزداد الطلب على الواردات بسبب زيادة الاستهلاك، مما يؤثر على الميزان التجاري. وعلى النقيض، عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، يتراجع الطلب على الواردات وهذا يمكن أن يساهم في تحسين الميزان التجاري وتقليل العجز (الوزني والرفاعي، 2002: 43). ويمكن القول إن الأثر الصافي لهذا العامل يعتمد على القدرة الإنتاجية للاقتصاد ومدى تنوعه.

3- سعر الصرف: تلعب تقلبات أسعار الصرف دوراً كبيراً في التأثير على الميزان التجاري، إذ تؤدي إلى تعديل الأسعار النسبية للصادرات والواردات. فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تصبح الصادرات أرخص وأكثر جاذبية للسوق الخارجية، في حين تصبح الواردات أغلى، مما يدعم الميزان التجاري. وعلى العكس، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل الصادرات أغلى والواردات أرخص نسبياً، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز تجاري (سليمة، 2018: 189).

4- الاستثمار الأجنبي المباشر: له أثر إيجابي في الصادرات من خلال ادخال ممارسات إدارية حديثة واستراتيجيات تسويقية متطورة يساهم في تعزيز قيمة الصادرات، مع التركيز بشكل خاص على الصناعات المبتكرة مثل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات. (حسن وظاهر، 2023: 342). إلا إن هذا الأثر الإيجابي قد يواجه بعض التحديات ومن أبرزها هو قيام الشركات الأجنبية بنقل أرباحها إلى بلادها الأم بدلاً من استثمارها محلياً في مواجهة الإنتاج الموجه للتصدير (عبيد ومجيل، 2023: 193). ومن حيث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على الاستيرادات فإنه يساهم إيجابياً عليها من خلال تحقيق التقدم التكنولوجي ملحوظ مما يحدث نقلة نوعية في تطوير البنية الحقيقية للصناعات (مصطفى وبلال، 2020: 74-75). من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الاعتماد على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمواد الخام الأساسية والمعدات التكنولوجية، مما قد يتسبب في حدوث عجز تجاري (مصطفى وخيرة، 2022: 223).

5- الاحتياطات الدولية: تعرف بأنها مجموعة من الأصول الخارجية التي تمتلكها السلطات النقدية بهدف ضمان استقرار الاقتصاد المحلي، للتعامل مع أي صدمات خارجية محتملة أو للتدخل في سعر صرف العملة. إن وجود احتياطات كافية تمنح الدولة القدرة على الاستيراد والتصدير دون قيود أو حاجة إلى الاقتراض الخارجي في الحالات الطارئة، كما ترتبط هذا الاحتياطات بتحسين الميزان التجاري وتقليل عجزه (عبد العالمة وعائشة، 2023: 365).

6- حجم السكان: حجم السكان ومعدلات نموهم يلعبان دوراً مهماً في الميزان التجاري عن طريق التأثير على الطلب المحلي. فزيادة النمو السكاني تؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي، مما قد يستلزم

زيادة في الاستيرادات لتلبية الاحتياجات المتنوعة، وهذا بدوره قد يسهم في توسيع العجز التجاري. لكن في المقابل يمكن أن توفر معدلات النمو المرتفعة لسكانية قوة عاملة أكبر لدعم الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات. وعليه، فإن تأثير هذا العامل يعتمد على القدرة على التوازن بين الإمكانيات الإنتاجية والطلب على الاستيرادات، بالإضافة إلى الهيكل الاقتصادي للدولة (Fohoué and Momah, 2024, 2).

المبحث الثالث: تقدير وتحليل نموذج محددات الميزان التجاري غير النفطي

من التحديات الكبيرة التي تواجه الباحثين في دراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات هو عدم توفر البيانات المطلوبة للدراسة بصورة كافية، ولا سيما أن النماذج القياسية الحديثة في التحليل قد تتطلب فترات زمنية مناسبة لكي تكون النتائج منطقية ومتفقة مع الأسس النظرية لهذه النماذج. وبما أن مدة الدراسة (2004-2023) تتضمن (20) سنة، لذلك فإن حجم العينة سيكون صغيراً وغير مستوفي لشروط تقدير النماذج القياسية التي تتطلب سلاسل زمنية طويلة نسبياً (يفضل ألا تقل عن 30 وحدة زمن) عليه ولغرض استيفاء الشرط المذكور، قام الباحثان بتحويل البيانات إلى نصف سنوية باستخدام البرمجية Eviews-12 ليتم مضاعفة عدد المشاهدات. وهذا الأسلوب لا يؤثر على سلوك وطبيعة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات سوى أنه يزيد من حجم العينة، كما أنه متبع في الكثير من الدراسات الاقتصادية لتجاوز عقبة نقص البيانات. يعرض الجدول (1) وصف متغيرات البحث، مع إشارات معاملات المتغيرات المتوقعة عند تقدير النماذج والتي تبين اتجاه تأثيراتها في رصيد والميزان التجاري غير النفطي.

الجدول (1): متغيرات البحث، وصفها، وحدات قياسها، أثرها، ومصدر بياناتها

المتغير	الوصف	وحدة القياس	نوع المتغير	الأثر المتوقع	مصدر البيانات
NTB	رصيد الميزان التجاري غير النفطي Non-Oil Trade Balance	مليون \$	تابع		البنك المركزي العراقي
EXC	معدل سعر الصرف في السوق الموازي Exchange Rate in the Parallel Market	دينار عراقي لكل \$	مستقل	مع (↓) PTB مع (↑) NTB	البنك المركزي العراقي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة Gross Domestic Product	مليون \$	مستقل	مع (↓) PTB مع (↑) NTB	البنك المركزي العراقي
FDI	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر Net Foreign Direct Investment	مليون \$	مستقل	مع (↑) PTB مع (↑) NTB	البنك المركزي العراقي
INF	معدل التضخم Inflation Rate	%	مستقل	مع (↓) PTB مع (↓) NTB	البنك المركزي العراقي
PEX	النفقات العامة Public Expenditures	مليون \$	مستقل	مع (↓) PTB مع (↓) NTB	البنك المركزي العراقي
RES	الاحتياطيات الدولية International Reserves	مليون \$	مستقل	مع (↑) PTB مع (↑) NTB	مجموعة البنك الدولي
POP	عدد السكان Population	مليون نسمة	مستقل	مع (↓) PTB مع (↓) NTB	وزارة التخطيط العراقية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان

يبين النموذج المستخدم في هذا البحث أن المتغير التابع و المتمثل برصيد الميزان التجاري غير النفطي يمثل دالة للمتغيرات الاقتصادية المستقلة و المعبر عنها ب (معدل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، النفقات العامة، الاحتياطيات الدولية عدد السكان) واعتماداً على متغيرات البحث الواردة بالجدول (1) يمكن تمثيل نموذج الدراسة كما يلي:

- نموذج الميزان التجاري غير النفطي: يتناول هذا النموذج تأثير المتغيرات الاقتصادية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي، حيث يوضح أي من هذه المتغيرات يمكن أن تكون عوامل مؤثرة في تحديد العجز في الميزان التجاري غير النفطي، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$NTB_t = f(EXC_t, GDP_t, FDI_t, INF_t, PEX_t, RES_t, POP_t) + U_{1,t} \quad (1)$$

t = 1, 2, ..., 40 تعبر عن نصف السنة لمدة الدراسة (2004-2023)، وأن:

U₁: يمثل متغير الخطأ في النموذج أو ما يعرف بمتغير الضوضاء البيضاء White Noise والذي

يشترط أن يكون قيمته مستقلة وذات توزيع طبيعي وتباين متجانس. وتشمل المتغيرات العشوائية غير القابلة للقياس والتي تؤثر في رصيد والميزان التجاري غير النفطي.

EXC_t : معدل سعر الصرف في السوق الموازي، GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، FDI_t : صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، INF_t : معدل التضخم، PEX_t : النفقات العامة RES_t : الاحتياطيات الدولية، POP_t : عدد السكان، NTB_t : رصيد الميزان التجاري غير النفطي

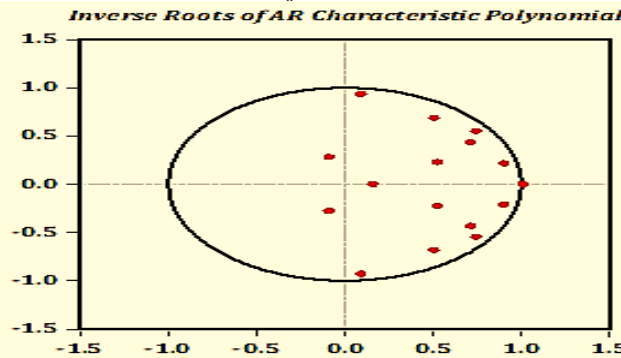
أولاً: تحديد فجوة التباطؤ الزمني المثلى: يبين الجدول (2) نتائج معايير المعلومات لتحديد فجوة التباطؤ الزمني المثلى لنموذج الميزان التجاري غير النفطي للعراق خلال المدة (2004-2023) بناءً على متجه الانحدار الذاتي (VAR). إذ يتضح من الجدول أن أفضل فجوة للتباطؤ الزمني للنموذج هي ثلاثة حسب جميع معايير المعلومات (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، عليه فإن فجوة التباطؤ الزمني المثلى لغرض إجراء التكامل المشترك بين رصيد الميزان التجاري غير النفطي والمتغيرات الاقتصادية وإجراء التحليلي الديناميكي لرصيد الميزان التجاري غير النفطي هي ثلاثة أي عند الزمن (t-3).
الجدول (2): تحديد رتبة فجوة التباطؤ المثلى لنموذج الميزان التجاري غير النفطي وفقاً لتحليل (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2268.036	NA	3.72e+43	123.0290	123.3773	123.1518
1	-1853.799	626.9545	2.42e+35	104.0972	107.2320	105.2024
2	-1743.452	119.2934	3.31e+34	101.5920	107.5132	103.6795
3	-1420.208	209.6722*	1.53e+29*	87.57879*	96.28645*	90.64865*

* denotes the optimal Lag length of the variable
LR: sequential modified LR test statistic
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

وتأكيداً على ملائمة فجوة التباطؤ الزمني الثالثة لمتغيرات النموذج تم حساب ورسم الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي الموضحة في الشكل (1). حيث يظهر الشكل أن عدد الجذور هو (16) جذراً وجميعها واقعة داخل دائرة نصف قطرها واحد، وهذا يؤكد فجوة التباطؤ المثلى للنموذج، فضلاً عن كفاءة النموذج واستقرار هيكلته وعدم تضمنه لمشكلة اختلاف تباين الخطأ نتيجة اعتماد فجوة التباطؤ الزمني المثلى الثالثة.



الشكل (1): الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي من الرتبة الثالثة لمتغيرات نموذج الميزان التجاري غير النفطي

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

ثانياً: تقدير نموذج (ARDL): بناءً على طبيعة بيانات و متغيرات البحث فإن عدد نماذج (ARDL) التي يمكن تقديرها هو (49,159) نموذجاً. وتبين أن أفضل نموذج سيكون (ARDL(3,2,2,2,2,2,2))، أي أن رتبة النموذج ستكون من التباطؤ الثالث لرصيد الميزان التجاري غير النفطي (NTB) والتباطؤ الثاني لجميع المتغيرات الاقتصادية مع وجود الثابت (المقطع) والاتجاه. يلخص الجدول (3) مواصفات أفضل (20) نموذج من بين النماذج الممكن تقديرها لرصيد الميزان التجاري غير النفطي، إذ تبين أن

قياس وتحليل محددات الميزان التجاري غير النفط في العراق للمدة 2004-2023

النموذج الذي تسلسله (1) يعتبر أفضل نموذج لأنه حقق أقل قيمة لمعيار المعلومات (AIC).
الجدول (3): مواصفات أفضل (20) نماذج ARDL من الرتب المختلفة لبيانات الميزان التجاري غير النفط

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: NTB						
Sample: 2004S1 2023S2						
Included observations: 37						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	-269.988749	15.999392	17.131388	16.398474	0.987352	ARDL(3, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
163	-272.029483	16.001594	17.046513	16.369977	0.988050	ARDL(3, 2, 2, 0, 2, 2, 2)
651	-276.048463	16.002620	16.873386	16.309606	0.988644	ARDL(3, 2, 0, 0, 2, 2, 2)
352	-273.049930	16.002699	17.004080	16.355733	0.988274	ARDL(3, 2, 1, 1, 1, 2, 2)
703	-276.064689	16.003497	16.874263	16.310483	0.988634	ARDL(3, 2, 0, 0, 0, 2, 2)
570	-275.144150	16.007792	16.922097	16.330127	0.988510	ARDL(3, 2, 0, 1, 2, 2, 2)
326	-273.161030	16.008704	17.010086	16.361738	0.988203	ARDL(3, 2, 1, 1, 2, 2, 2)
677	-276.162399	16.008778	16.879545	16.315764	0.988574	ARDL(3, 2, 0, 0, 1, 2, 2)
595	-274.328425	16.017753	16.975596	16.355437	0.988273	ARDL(3, 2, 0, 1, 1, 2, 2)
569	-274.503813	16.027233	16.985076	16.364918	0.988161	ARDL(3, 2, 0, 1, 2, 2, 2)
406	-273.617216	16.033363	17.034744	16.386397	0.987909	ARDL(3, 2, 1, 0, 2, 2, 2)
490	-273.649546	16.035111	17.036492	16.388144	0.987888	ARDL(3, 2, 0, 2, 2, 2, 1)
676	-275.687503	16.037162	16.951467	16.359498	0.988167	ARDL(3, 2, 0, 0, 1, 2, 2)
274	-273.696442	16.037646	17.039027	16.390679	0.987857	ARDL(3, 2, 1, 2, 1, 2, 1)
58	-273.795367	16.042993	17.044374	16.396027	0.987792	ARDL(3, 2, 2, 2, 0, 2, 1)
545	-276.945777	16.051123	16.921890	16.358109	0.988080	ARDL(3, 2, 0, 2, 0, 2, 1)
650	-276.016774	16.054961	16.969266	16.377296	0.987955	ARDL(3, 2, 0, 0, 2, 2, 2)
325	-273.040339	16.056235	17.101154	16.424618	0.987378	ARDL(3, 2, 1, 1, 2, 2, 2)
438	-278.147717	16.062039	16.889267	16.353675	0.987986	ARDL(3, 2, 1, 0, 1, 2, 1)
303	-277.214085	16.065626	16.936393	16.372612	0.987906	ARDL(3, 2, 1, 2, 0, 2, 1)

* Denotes to the best ARDL model

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يبين الجدول (4) نتائج التقدير الأولي للنموذج ARDL(3,2,2,2,2,2,2) الذي يبين أثر المتغيرات الاقتصادية في رصيد الميزان التجاري غير النفط.

الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL(3,2,2,2,2,2,2) لرصيد الميزان التجاري غير النفط

Dependent Variable: NTB _t					
Method: ARDL					
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)					
Selected Model: ARDL(3,2,2,2,2,2,2)					
Sample: 2005S2 2023S2					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
NTB _{t-1}	0.224415	0.021962	10.2184**	0.000	
NTB _{t-2}	-0.342948	0.016276	-21.0705**	0.000	
NTB _{t-3}	-0.405426	0.036871	-10.9958**	0.000	
EXC _t	-21.25996	0.835566	-25.4438**	0.000	
EXC _{t-1}	-8.080145	1.119247	-7.21926**	0.000	
EXC _{t-2}	22.48367	0.672497	33.4331**	0.000	
GDP _t	-0.548437	0.010264	-53.4334**	0.000	
GDP _{t-1}	-0.059300	0.008347	-7.10469**	0.000	
GDP _{t-2}	0.089876	0.012769	7.03863**	0.000	
FDI _t	-0.252842	0.007215	-35.0449**	0.000	
FDI _{t-1}	0.180880	0.030776	5.87739**	0.000	
FDI _{t-2}	0.445147	0.060266	7.38632**	0.000	
INF _t	-18.24699	10.81142	-1.68775 ^{n.s}	0.119	
INF _{t-1}	16.37550	12.74005	1.28535 ^{n.s}	0.225	
INF _{t-2}	-9.199137	10.87054	-0.84624 ^{n.s}	0.415	
PEX _t	-0.155430	0.016957	-9.16591**	0.000	
PEX _{t-1}	0.092959	0.007098	13.0972**	0.000	
PEX _{t-2}	-0.414447	0.016561	-25.0248**	0.000	
RES _t	0.000417	0.002311	0.18063 ^{n.s}	0.859	
RES _{t-1}	0.012608	0.000482	26.1428**	0.000	
RES _{t-2}	0.004905	0.000529	9.27784**	0.000	
POP _t	1510.555	594.3579	2.54149*	0.027	
POP _{t-1}	-9909.412	787.5747	-12.5821**	0.000	
POP _{t-2}	-17678.55	1439.702	-12.2793**	0.000	
C	359556.7	3204.106	112.217**	0.000	
Trend	5598.559	45.00500	124.398**	0.000	
R-squared		0.996135	F-Stat.	113.410**	
Adjusted R-squared		0.987352	Sig. (F-Stat)	0.000	

*, ** significant at levels 5% & 1% respectively
n.s not significant

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

قياس وتحليل محددات الميزان التجاري غير النفطي في العراق للمدة 2004-2023

يتبين من نتائج الجدول السابق أن هناك تأثير معنوي لغالبية المتغيرات الاقتصادية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك: يعرض الجدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات نموذج الميزان التجاري غير النفطي $ARDL(3,2,2,2,2,2,2)$.

الجدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية وبين رصيد الميزان التجاري غير النفطي وفق نموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2)$ باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signi. F	I(0)	I(1)
F-statistic	7.5818**	10%	2.38	3.45
K	7	5%	2.69	3.83
		2.5%	2.98	4.16
		1%	3.31	4.63
t-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signi. T	I(0)	I(1)
t-statistic	-9.9625**	10%	-3.13	-4.53
		5%	-3.41	-4.85
		2.5%	-3.65	-5.14
		1%	-3.96	-5.49

** significant at 1% level

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

تؤكد نتائج الجدول (5) فرضية وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات الاقتصادية وبين رصيد الميزان التجاري غير النفطي وعند مستوى معنوية (1%).

رابعاً: تقدير وتحليل علاقة الأجل الطويل: يعرض الجدول (6) نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل للنموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2)$ الذي يبين أثر المتغيرات الاقتصادية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي للعراق في الأجل الطويل.

كما يتضح من الجدول أن علاقة الأجل الطويل المقدر للنموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2)$ هي:

$$\Delta N\hat{T}B_t = -4.4991EXC_t - 0.3398GDP_t + 0.2449FDI_t - 7.2644INF_t - 0.3129PEX_t + 0.0118RES_t - 17111.63POP_t \quad (2)$$

كما يتبين من الجدول السابق أن للمتغيرات الاقتصادية تأثيرات معنوية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل، وعلى النحو الآتي:

الجدول (6): نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل لنموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2)$ للميزان التجاري غير النفطي

ARDL Long Run Form					
Dependent Variable: NTB_t					
Selected Model: $ARDL(3,2,2,2,2,2,2)$					
Sample: 2004S1 2023S2					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
EXC_t	-4.499098	0.078084	-57.6184**	0.000	
GDP_t	-0.339813	0.009247	-36.7497**	0.000	
FDI_t	0.244879	0.015016	16.3073**	0.000	
INF_t	-7.264390	3.149455	-2.30655*	0.041	
PEX_t	-0.312947	0.004632	-67.5586**	0.000	
RES_t	0.011766	0.000633	18.5833**	0.000	
POP_t	-17111.63	203.0962	-84.2538**	0.000	

*, ** significant at levels 5% & 1% respectively

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

معدل سعر الصرف (EXC_t): لمعدل سعر الصرف الموازي تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية (1%) على رصيد الميزان التجاري غير النفطي (NBT_t) في الأجل الطويل، فعندما يزداد معدل سعر الصرف بدينار واحد (ارتفاع الدولار أمام الدينار العراقي) فإن ذلك سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل بـ (4.499098) مليون دولار. ففي الأجل الطويل، فإن تراجع قيمة

العملة المحلية أمام الدولار في السوق الموازية ستجعل الاستيرادات غير النفطية أكثر تكلفة. وإذا استمرت قيمة العملة المحلية منخفضة، فإن تكلفة الاستيرادات غير النفطية (مثل السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة) ستبقى مرتفعة، مما قد يحد من قدرة المنتجين المحليين على الوصول إلى المواد اللازمة لتوسيع الإنتاج. فضلاً عن أن عدم استقرار سعر الصرف المستمر قد يؤدي أيضاً إلى ضغوط تضخمية على السلع المنتجة محلياً، مما قد يقلص القدرة الشرائية للمستهلك، ويقلل الطلب على الاستيرادات. وتؤيد بعض الدراسات هذه النتيجة مثل دراسة (صبيح وعواد، 2023: 234).

-الناتج المحلي الإجمالي (GDP_t): للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية (1%) على رصيد الميزان التجاري غير النفطي (NBT_t) في الأجل الطويل، فعند زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمليون دولار، فإن ذلك يؤدي إلى عجز الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل بـ (0.339813) مليون دولار (339.813 ألف دولار). ولا تتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية، وقد يعزى ذلك إلى عوامل اقتصادية عدة في مقدمتها اعتماد النمو الاقتصادي على النفط مما قد لا يترجم بالضرورة إلى حدوث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية غير النفطية أي أن النمو لا يعكس تطوراً في القطاعات الانتاجية غير النفطية، وفي ظل وفرة العوائد النفطية فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يؤول إلى زيادة الانفاق الحكومي مما يرفع الطلب على السلع والخدمات وتلبيته من خلال الاستيراد مما يترجم إلى تدهور الميزان التجاري غير النفطي في ظل هشاشة القاعدة الانتاجية وغياب التنوع الاقتصادي.

-الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_t): لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي إيجابي عند مستوى معنوية (1%) على رصيد الميزان التجاري غير النفطي (NBT_t) في الأجل الطويل، فعند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دولار، فإن ذلك يؤدي إلى فائض أو تقليص عجز الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل بـ (0.244879) مليون دولار (244.879 ألف دولار). وتطابق هذه النتيجة النظرية الاقتصادية، وكما يلي:

- في الأجل الطويل، فإن الفائدة الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري غير النفطي هي من خلال تنوع الصادرات. وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم نمو القطاعات غير النفطية، وخاصة في التصنيع والخدمات، فإن هذا يمكن أن يقلل بشكل كبير من الاعتماد على الصادرات النفطية. وسوف تتحول الدولة تدريجياً نحو هيكل تصدير أكثر توازناً، مما يؤدي إلى تأثير إيجابي على الميزان التجاري غير النفطي.

- يمكن أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل على تحفيز إنشاء صناعات تركز على إنتاج السلع للتصدير، وبالتالي تعزيز الصادرات غير النفطية. إذا تم توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو صناعات مثل المنسوجات أو الإلكترونيات أو الزراعة، فقد يؤدي هذا إلى أن تكون الدولة أكثر قدرة على المنافسة على المستوى الدولي في تلك القطاعات، مما يحسن الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل.

- يمكن أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل على زيادة الإنتاجية في الصناعات غير النفطية بواسطة إدخال التقنيات الحديثة وممارسات الإدارة والعمالة الماهرة. وبمرور الوقت، يمكن أن يساعد هذا في تقليص تكاليف الإنتاج وزيادة جودة السلع غير النفطية وبالتالي تحسين صادرات البلاد غير النفطية.

- في الأجل الطويل، إذا عمل الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج محلي للسلع التي كانت مستوردة سابقاً (مثل الآلات أو الإلكترونيات أو الأغذية المصنعة)، فقد يقلل من الاعتماد على الاستيرادات غير النفطية، وبالتالي تحسين الميزان التجاري غير النفطي.

- **معدل التضخم (INF_t):** لمعدل التضخم تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية (5%) على رصيد الميزان التجاري غير النفطي (NBT_t) في الأجل الطويل، فعند زيادة التضخم بمعدل (1%)، فإن ذلك يؤدي إلى عجز الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل بـ (7.264390) مليون دولار. وتتناغم هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، فزيادة معدل التضخم يعمل على ارتفاع العجز في الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل من خلال الجوانب الآتية:

- إذا استمر التضخم واستمرت الأسعار المحلية في الارتفاع، فقد يتدهور الميزان التجاري غير النفطي لأن صادرات الدولة غير النفطية تصبح أكثر كلفة للمشتريين الأجانب. وقد يؤثر هذا بشكل خاص على بعض القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة. وفي الاقتصاديات التي لا تتمتع بتنوع كبير، يمكن للتضخم أن يحد من نمو الصادرات غير النفطية، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري غير النفطي.
- يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى تثبيط الإنتاج المحلي، وخاصة في القطاعات غير النفطية. إذا أدى التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربحية، فقد تكافح الصناعات غير النفطية للتنافس دولياً، مما يقلل من قدرتها على التصدير ويؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري غير النفطي.
- قد يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما يشجع على التحول نحو السلع المستوردة (خاصة إذا كانت السوق المحلية غير قادرة على توفية الطلب). ونتيجة لذلك، قد يرتفع الطلب على الاستيرادات من المنتجات غير النفطية، مما يفاقم الميزان التجاري غير النفطي.

من الدراسات التي أيدت هذه النتيجة، دراسة (Nwosa, 2019: 48).

- **النفقات العامة (PEX_t):** للنفقات العامة تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية (1%) على رصيد الميزان التجاري غير النفطي (NBT_t) في الأجل الطويل، فعند زيادة النفقات العامة بمليون دولار فإن ذلك يسبب عجز الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل بـ (0.312947) مليون دولار (312.947 ألف دولار). إن الأثر السلبي للنفقات العامة على الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل يمكن فهمه من خلال الآتي:

- لم يتم توجيه النفقات الحكومية نحو تطوير القطاع غير النفطي، ولذلك لم تحصل في زيادة ملموسة في القدرة الإنتاجية المحلية في الصناعات مثل التصنيع أو الزراعة. وهذا من شأنه أن يجعل الدولة غير مكتفية ذاتياً، مما يرفع من الاعتماد على الاستيرادات لبعض السلع، ويسبب ذلك زيادة فاتورة الاستيرادات. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤدي هذا إلى تراجع صادرات الدولة غير النفطية، وزيادة العجز في الميزان التجاري غير النفطي بمرور الوقت.
- قلة الاستثمارات في البنية التحتية (الطرق والموانئ والكهرباء) وهذا من شأنه أن يوسع بشكل كبير من تكاليف إنتاج وتصدير السلع غير النفطية، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.
- لم يوجه الإنفاق العام نحو التنويع الاقتصادي، ولذلك لم يساعد ذلك على تخفيض الاعتماد على صادرات النفط.

• لم تتم إدارة الإنفاق العام بشكل فعال، لذلك فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تضر بالقدرة التنافسية للصادرات غير النفطية. وإذا ارتفع التضخم، فقد تصبح أسعار السلع المنتجة محلياً (في القطاعات غير النفطية) أقل قدرة على المنافسة مقارنة بتلك المنتجة في بلدان أخرى، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري غير النفطي. وتدعم هذه النتيجة نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (Nwosa, 2019: 48).

- **الاحتياطيات الدولية (RES_t):** للاحتياطيات الدولية تأثير معنوي إيجابي عند مستوى معنوية (1%) على رصيد الميزان التجاري غير النفطي (NBT_t) في الأجل الطويل، فعند زيادة الاحتياطيات

لدى العراق من العملات والذهب بمليون دولار، فإن ذلك يؤدي إلى فائض أو تقليص عجز الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل ب (0.011766) مليون دولار (11.766 ألف دولار). وتتوافق هذه النتيجة النظرية الاقتصادية التي تبين أن زيادة الاحتياطيات الدولية يمكن أن تعمل على ارتفاع الفائض أو تقليل العجز التجاري غير النفطي في الأجل الطويل من خلال الآتي:

• يمكن للاحتياطيات الدولية أن تساهم في استقرار العملة والاقتصاد الأوسع، ودعم نمو القطاع غير النفطي بشكل غير مباشر. فإذا كانت الحكومة قادرة على استخدام الاحتياطيات لدعم البنية التحتية للصناعة غير النفطية (مثل الطاقة أو النقل أو التكنولوجيا)، فقد يساعد ذلك الصادرات غير النفطية على أن تصبح أكثر تنافسية. وهذا من شأنه أن يحسن الميزان التجاري غير النفطي من خلال زيادة صادرات السلع غير النفطية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات.

• يمكن للاحتياطيات الدولية الكافية أيضًا أن تدعم التنوع الاقتصادي. ففي دول مثل العراق، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، يعد التنوع ضروريًا لتحسين الميزان التجاري غير النفطي. مع الاحتياطيات الكافية، قد تكون الحكومة في وضع أفضل للاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل التصنيع أو الزراعة أو الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة محتملة في الصادرات غير النفطية. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يؤدي هذا إلى تحسين الميزان التجاري غير النفطي حيث يصبح الاقتصاد أقل اعتمادًا على النفط وأكثر قدرة على المنافسة في الصناعات غير النفطية.

• تساعد الاحتياطيات الدولية البلاد على تجنب نقاط الضعف الخارجية. فمن خلال الحفاظ على مستوى صحي من الاحتياطيات، يكون الاقتصاد محميًا بشكل أفضل ضد تقلبات العملة أو الركود الاقتصادي العالمي أو صدمات أسعار السلع الأساسية. تساعد هذه الحماية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة كل من الصادرات النفطية وغير النفطية وضمن ميزان تجاري غير نفطي مواتٍ.

• يمكن أن تساعد الاحتياطيات في استقرار العملة وخفض تكاليف الاستيراد، ودعم الصادرات غير النفطية.

- عدد السكان (POP_t): لعدد السكان تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية (1%) على رصيد الميزان التجاري غير النفطي (NBT_t) في الأجل الطويل، فعند زيادة عدد السكان بمليون نسمة، فإن ذلك يؤدي إلى عجز الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل ب (17111.63) مليون دولار. ويمكن توضيح النتيجة السابقة كما يلي:

• ضعف التخطيط من ناحية الاستفادة من عدد السكان الكبير الذي يمكن أن يوفر قوة عاملة أكبر تدعم الصناعات غير النفطية (مثل التصنيع والزراعة والخدمات)، فمن خلال الاستثمارات الصحيحة في رأس المال البشري والتكنولوجيا والبنية التحتية، كان بإمكان العراق زيادة إنتاجه غير النفطي، وتوسيع صادراته غير النفطية وتحسين الميزان التجاري. لذلك نجد أنه لم يحصل تحسن في الميزان التجاري غير النفطي، بل العكس هناك ارتفاع في العجز التجاري غير النفطي.

• ضعف الاستثمارات في القطاعات غير النفطية في الأجل الطويل، ومع نمو السكان وارتفاع الطلب المحلي لم تكن هناك حوافز كبيرة للاستثمار في القطاعات غير النفطية لتلبية الطلب المتزايد على السلع غير النفطية. ولم تقم الحكومة والقطاع الخاص بالاستثمارات الصحيحة في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية والصناعة، الذي كان بالإمكان أن يؤدي إلى تطوير قطاعات تصدير غير نفطية تنافسية، وبالتالي تحسين الميزان التجاري غير النفطي.

• أدى النمو السكاني إلى زيادة الاستهلاك المحلي للسلع غير النفطية، بما في ذلك الأغذية والآلات والمنتجات الاستهلاكية. ولم يتمكن الاقتصاد المحلي من تلبية الطلب المتزايد على هذه السلع، فقد

قياس وتحليل محددات الميزان التجاري غير النفطي في العراق للمدة 2004-2023

استمرت الزيادة على الاستيرادات والتي أثرت سلباً على الميزان التجاري غير النفطي. معادلة تصحيح الخطأ (ECM): معادلة تصحيح الخطأ في الأجل الطويل ستكون:

$$EC_t = NTB_t + 4.4991EXC_t + 0.3398GDP_t - 0.2449FDI_t + 7.2644INF_t + 0.3129PEX_t - 0.0118RES_t + 17111.63POP_t \quad (3)$$

ويعرض الجدول (7) نتائج تقدير معامل نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة الأجل الطويل بين رصيد الميزان التجاري غير النفطي وبين المتغيرات الاقتصادية خلال المدة (2004-2023).

الجدول (7): معامل نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة الأجل الطويل بين رصيد الميزان التجاري غير النفطي وبين المتغيرات الاقتصادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT_{t-1}	-1.52396	0.15297	-9.96254**	0.000

** significant at 1% level

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

تشير نتائج الجدول (7) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري غير النفطي وبين المتغيرات الاقتصادية، حيث تبين أن قيمة معامل التكامل المشترك هي سالبة ومعنوية عند (1%) حيث تقدر قيمته بـ (-1.52396) وهو يبين مقدار التغير في رصيد الميزان التجاري غير النفطي بسبب انحراف المتغيرات الاقتصادية في المدى القريب عن قيمها التوازنية في المدى البعيد بمقدار وحدة واحدة لكل منها، وفي كل عام يتم تصحيح ما نسبته (152%) من هذا الانحراف بالتالي فإن رصيد الميزان التجاري غير النفطي سوف يستغرق ما يقارب ثمانية أشهر ليعود إلى قيمته التوازنية في المدى البعيد بعد آثار الصدمات في المتغيرات الاقتصادية لأن $\frac{1}{1.52396} = 0.656 \cong 8 \text{ months}$

خامساً: تقدير وتحليل علاقة الأجل القصير: يبين الجدول (8) نتائج تقدير علاقة الأجل القصير للنموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$ الذي يبين أثر المتغيرات الاقتصادية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي في العراق في الأجل القصير.

الجدول (8): نتائج تقدير علاقة الأجل القصير لنموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$ للرصيد في الميزان التجاري غير النفطي

ARDL Short Run Form				
Dependent Variable: ΔNTB_t				
Selected Model: $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$				
Sample: 2004S1 2023S2				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	359556.7	35961.17	9.99847**	0.000
Trend	5598.559	563.7427	9.93105**	0.000
ΔNTB_{t-1}	0.748373	0.087406	8.56207**	0.000
ΔNTB_{t-2}	0.405426	0.086065	4.71068**	0.000
ΔEXC_t	-21.25996	5.717744	-3.71824**	0.003
ΔEXC_{t-1}	-22.48367	5.068861	-4.43564**	0.001
ΔGDP_t	-0.548437	0.075317	-7.28173**	0.000
ΔGDP_{t-1}	-0.089876	0.056508	-1.59051 ^{ns}	0.140
ΔFDI_t	-0.252842	0.149808	-1.68777 ^{ns}	0.119
ΔFDI_{t-1}	-0.445147	0.181946	-2.44658*	0.032
ΔINF_t	-18.24699	30.76054	-0.59319 ^{ns}	0.565
ΔINF_{t-1}	9.199137	31.52863	0.29177 ^{ns}	0.775
ΔPEX_t	-0.155430	0.038168	-4.07221**	0.001
ΔPEX_{t-1}	0.414447	0.059535	6.96145**	0.000
ΔRES_t	0.000417	0.007410	0.05632 ^{ns}	0.956
ΔRES_{t-1}	-0.004905	0.007331	-0.66909 ^{ns}	0.517
ΔPOP_t	1510.555	5135.669	0.29413 ^{ns}	0.774
ΔPOP_{t-1}	17678.55	6582.411	2.68572*	0.021
R-squared	0.971891		F-Stat	34.5755**
Adjusted R-squared	0.943782		Sig. (F-Stat)	0.00

*, ** significant at levels 5% and 1% respectively
ns not significant

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يتبين من نتائج الجدول السابق أن العلاقة قصيرة الأجل ستكون:

$$\Delta \hat{NTB}_t = -21.2599\Delta EXC_t - 22.4837\Delta EXC_{t-1} - 0.5484\Delta GDP_t - 0.0899\Delta GDP_{t-1}$$

$$\begin{aligned} & - 0.2528\Delta FDI_t - 0.4451\Delta FDI_{t-1} - 18.247\Delta INF_t + 9.1991\Delta INF_{t-1} \\ & - 0.1554\Delta PEX_t + 0.4144\Delta PEX_{t-1} + 0.0004\Delta RES_t - 0.0049\Delta RES_{t-1} \\ & + 1510.555\Delta POP_t + 17678.55\Delta POP_{t-1} + 359556.7 + 5598.559\text{Trend} \quad (4) \end{aligned}$$

كما يتبين ما يلي:

- معدل سعر الصرف (EXC_t): هناك تأثير معنوي سلبي لمعدل سعر الصرف الموازي في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير. فعند زيادة سعر الصرف في السوق الموازية (ارتفاع الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي) قد يسبب ذلك زيادة تكلفة الاستيرادات غير النفطية مثل السلع الاستهلاكية والآلات والمواد الخام للصناعات المحلية وبالتالي زيادة عجز الميزان التجاري غير النفطي. كما أن قيود البنية التحتية والحوجز البيروقراطية والافتقار إلى التنوع في القطاعات غير النفطية قد تحد من التعزيز الفوري للصادرات وبالتالي تدهور الميزان التجاري غير النفطي. وتدعم هذه النتيجة دراسة (Alwerfali, 2022: 197). كما أن هناك تأثير معنوي سلبي لمعدل سعر الصرف الموازي في السنة الماضية في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير.

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP_t): هناك تأثير معنوي سلبي للناتج المحلي الإجمالي في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير. فمع نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الدخل المحلية، يزداد الطلب على الاستيرادات غير النفطية (مثل المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والآلات وغيرها من المنتجات المصنعة) يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة عجز الميزان التجاري غير النفطي، وخاصة إذا كان القطاع غير النفطي في الدولة متخلفاً ولا يمكنه تلبية الطلب المحلي. كما أنه في الاقتصادات ذات القطاعات غير النفطية المتخلفة، غالباً ما تؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى توسيع عجز التجارة غير النفطية لأن الطلب على الاستيرادات غير النفطية يزداد بسرعة أكبر من القدرة على إنتاج وتصدير السلع غير النفطية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_t): لا يؤثر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر معنوياً على رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير. بينما يؤثر معنوياً وبصورة سلبية في السنة الماضية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير.

- معدل التضخم (INF_t): لا يؤثر التضخم بصورة معنوية في الأجل القصير، وأيضاً في السنة الماضية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير.

- النفقات العامة (PEX_t): هناك تأثير معنوي سلبي للنفقات العامة وكذلك في السنة الماضية في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير. فإذا زادت النفقات الحكومية، وخاصة في قطاعات مثل البنية التحتية أو السلع الرأسمالية (مثل الطرق أو الجسور أو محطات الطاقة)، فقد تحتاج إلى استيراد كميات كبيرة من مواد البناء والآلات والمعدات. وقد يؤدي هذا إلى تفاقم الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير، حيث تزداد الاستيرادات دون زيادة فورية في الصادرات غير النفطية. كما أن زيادة النفقات الحكومية تؤدي إلى تعزيز الاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة. إذا لم يتم إنتاج السلع محلياً، فقد يزداد الطلب على الاستيرادات، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير.

- الاحتياطات القانونية (RES_t): لا تؤثر الاحتياطات القانونية معنوياً على رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير. كما أنها لا تؤثر معنوياً في السنة الماضية على رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير.

- عدد السكان (POP_t): لا يوجد تأثير معنوي لعدد السكان في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير. بينما هناك تأثير معنوي إيجابي لعدد السكان في السنة الماضية في رصيد الميزان التجاري

غير النفطي في الأجل القصير. تعتبر العلاقة قصيرة الأجل معنوية إحصائياً، أي أن جميع المتغيرات الاقتصادية تؤثر معنوياً في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير. فضلاً عن أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية جداً، إذ أن (94%) من التغيرات في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير سببها الرصيد في السنتين الماضيتين إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية في السنة الحالية والسنة الماضية.

سادساً: الاختبارات التشخيصية للنموذج

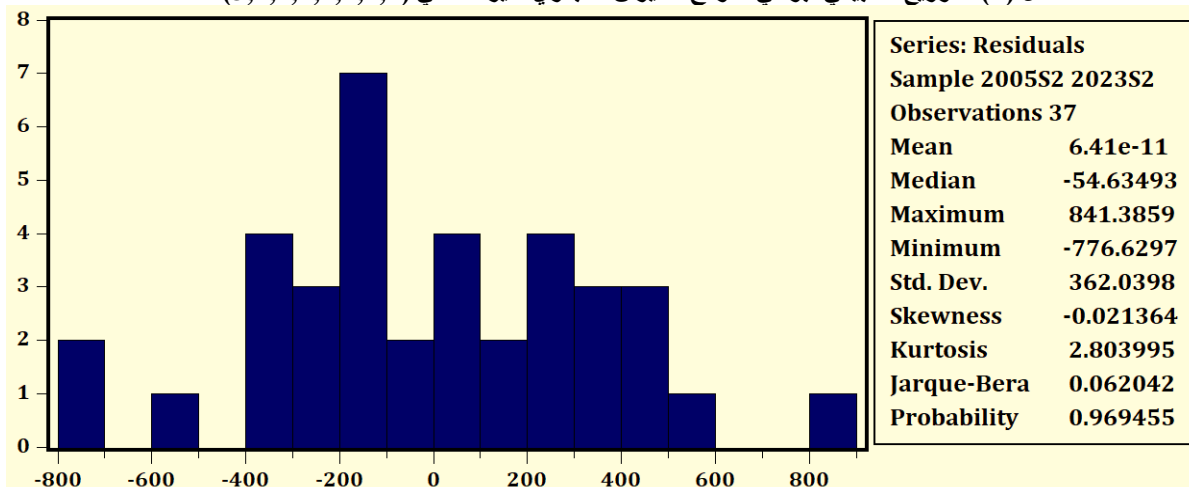
الجدول (9): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الميزان التجاري غير النفطي $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$

Test	Statistic	Value	Prob.
Normality Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.0620 ^{n.s}	0.969
Autocorrelation	F-Statistic	0.6768 ^{n.s}	.4300
Breusch-Godfrey	Chi-Square	2.3153 ^{n.s}	0.126
Heteroskedasticity	F-statistic	0.3760 ^s	.5440
ARCH	Chi-Square	0.3938 ^{n.s}	0.530
Model's Stability	t-Statistic	0.3506 ^{n.s}	0.733
Ramsey-Reset	F-Statistic	0.1229 ^{n.s}	0.733

n.s not significant

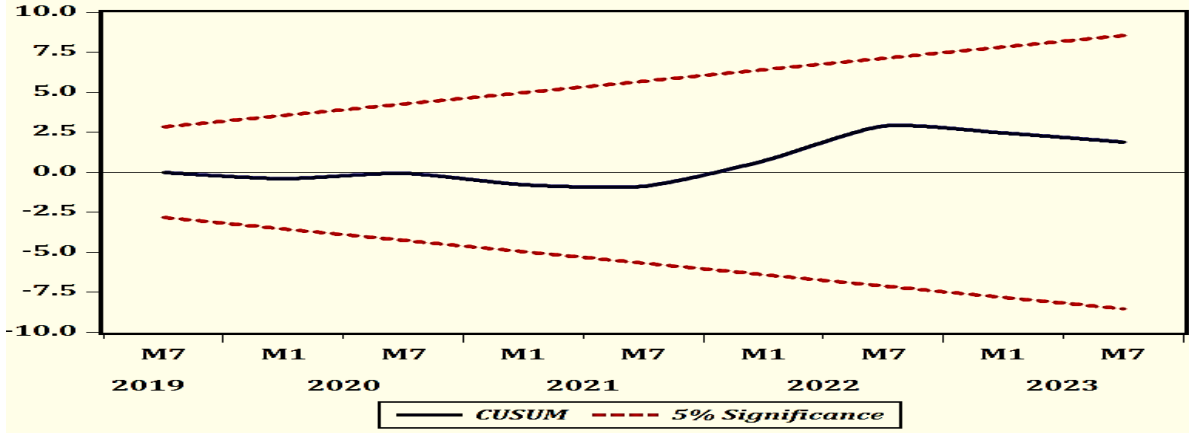
المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

الشكل (2) التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الميزان التجاري غير النفطي $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$



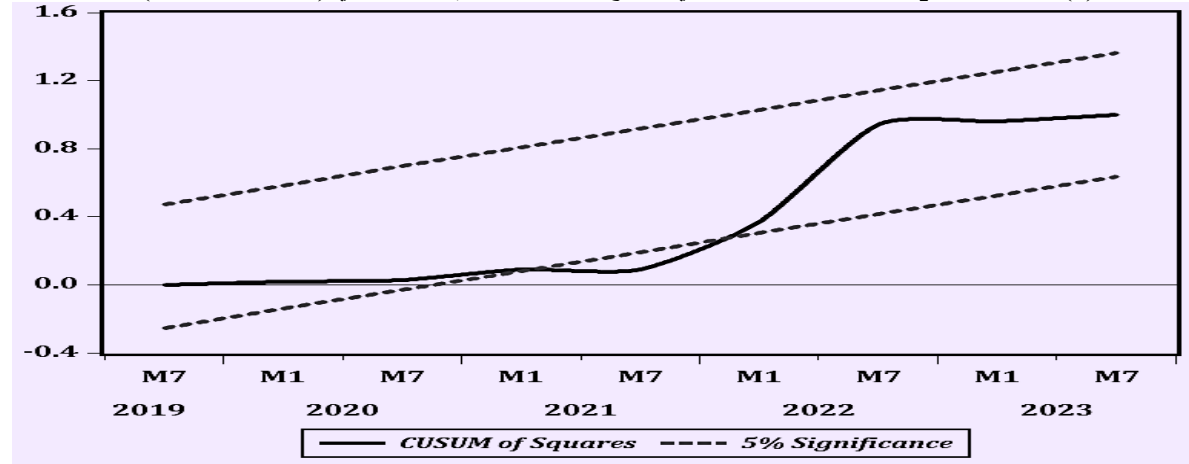
المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يبين الجدول (9) والشكل (2) أن قيمة احتمال اختبار Jarque-Bera كانت (0.969) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم وبالتالي فإن الاختبار غير معنوي وهذا يشير إلى أن البواقي المتولدة من النموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$ تتوزع طبيعياً بمتوسط صفر وانحراف معياري (362.04). كما يبين الجدول أعلاه أن بواقي النموذج مستقلة بعضها عن البعض الآخر استناداً إلى اختباري Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي حيث كانت قيمهما الاحتمالية على التوالي (0.430 و 0.126) وهما أكبر من (5%). فضلاً عن ثبات تباين البواقي من خلال اختباري ARCH الذين كانت قيمهما الاحتمالية على التوالي (0.544 و 0.530) وهما أكبر من (5%). كما أتصف النموذج بالاستقرار الهيكلي في شكل الدالة اعتماداً على نتائج اختباري Ramsey-Reset اللذين كانت قيمهما الاحتمالية على التوالي (0.733 و 0.733) وهما أكبر من (5%). إضافة إلى ذلك فقد شهد النموذج ثباتاً هيكلياً في معاملات الأجلين الطويل والقصير من خلال رسم دالتي مجموع التراكمي للبواقي المعادة USUM ومجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares كما في الشكلين (3) و(4).



المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

الشكل (4): دالة CUSUM of Squares لبواقي نموذج الميزان التجاري غير النفط $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$



المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

إذ يتضح من الشكلين أن غالبية قيم الدالتين واقعة ضمن فترة ثقة (95%)، بالتالي يمكن القول أن النموذج $ARDL(3,2,2,2,2,2,2,2)$ مستقر على كامل المدة الزمنية ولا وجود لانقطاعات هيكلية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- يؤثر سعر الصرف سلبي على الميزان التجاري غير النفط في العراق، سواء في الأجل القصير أو الطويل. ويعزى ذلك إلى هشاشة القاعدة الإنتاجية غير النفطية، واعتماد العراق بشكل كبير على الاستيرادات لتسديد الطلب المحلي. وعليه، فإن تراجع قيمة الدينار العراقي لا يساهم في تعزيز الصادرات، بل يزيد من كلفة الاستيراد، مما يزيد من عجز الميزان التجاري في القطاعات غير النفطية.
- 2- لا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل معنوي على الميزان التجاري غير النفط في الأجل القصير، لكنه يؤثر إيجابياً في الأجل الطويل. ويعزى ذلك إلى أن العراق، رغم توفر الموارد، لم يتمكن من جذب استثمارات مستدامة في القطاعات غير النفطية، كما أن مناخ الاستثمار لا يزال يعاني من تحديات إدارية وأمنية تحد من فاعلية هذه الاستثمارات.
- 3- أوضحت النتائج أن معدل التضخم لا يؤثر بصورة معنوية في الأجل القصير، لكنه يحمل تأثيراً سلبياً ملحوظاً في الأجل الطويل، حيث يؤدي استمرار ارتفاع الأسعار إلى إضعاف القوة الشرائية وتقليل تنافسية السلع المحلية أمام المستوردة، مما يفاقم العجز في الميزان التجاري لغير النفط.

4- بينت الدراسة أن النفقات العامة في العراق تميل إلى التأثير السلبي على الميزان التجاري غير النفطي في كلا الأجلين، القصير والطويل، وذلك بسبب هيمنة الإنفاق التشغيلي على الإنفاق الاستثماري، وضعف كفاءة الإنفاق الحكومي في دعم القطاعات الإنتاجية، وهو ما يعزز الاعتماد على الاستيرادات ويضعف القدرة التصديرية للسلع غير النفطية.

5- اتضح أن الاحتياطات الدولية لا تؤثر بشكل كبير في الأجل القصير، لكنها تؤدي دورا إيجابيا في الأجل الطويل من خلال تعزيز الثقة في الاقتصاد الكلي ودعم استقرار سعر الصرف، ما يوفر بيئة أكثر ملاءمة للتجارة الخارجية، ويحسن من قدرة العراق على مواجهة الصدمات الخارجية.

6- أشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو السكاني ليس له تأثير مباشر في الأجل القصير، ولكنه يشكل عبئا متزايدا على الميزان التجاري غير النفطي في الأجل الطويل، بسبب اتساع قاعدة الطلب على السلع المستوردة دون نمو مواز في الإنتاج المحلي أو خلق فرص عمل في قطاعات إنتاجية.

بناءً على أهم الاستنتاجات فإنه تم إثبات فرضية البحث والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات التوضيحية و المتغير التابع الممثل برصيد الميزان التجاري غير النفطي في الاجل الطويل مع وجود تباين في معنوية اثر المتغيرات التوضيحية في رصيد الميزان التجاري غير النفطي في الاجل القصير.

ثانياً : التوصيات

1- يوصى باتباع سياسة صرف مرنة ومنظمة تدعم استقرار الدينار العراقي وتعزز تنافسية الصادرات غير

النفطية. كما يجب العمل على تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي، والحد من الدولة، من خلال تعزيز الثقة بالإصلاحات الاقتصادية وتوسيع موارد العملة الأجنبية.

2- ينبغي تحويل النفقات العامة من الطابع الريعي إلى الاستثماري، من خلال دعم مشاريع البنية التحتية الإنتاجية، وتوفير الحوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الزراعية والصناعية، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحفيز التصدير غير النفطي.

3- يجب إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات ذات القيمة المضافة، عبر ضمان الاستقرار الأمني وتبسيط الإجراءات، وتوفير الضمانات القانونية. ويعد قطاعا الزراعة والصناعة من أهم المجالات الواعدة التي يجب استقطاب الاستثمار نحوها.

4- تفعيل أدوات السياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية لضبط معدلات التضخم، عبر التحكم في السيولة النقدية وتحسين كفاءة الأسواق، مع دعم المشاريع الزراعية والصناعية التي توفر السلع الأساسية محليا للحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن الاستيراد.

5- يوصى بتبني سياسات طويلة الأجل تهدف إلى تطوير التعليم والتدريب المهني، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، مع التركيز على الفئات الشابة، لتمكينهم من المساهمة في الاقتصاد الإنتاجي، وتخفيف الضغط على الطلب الاستهلاكي للسلع المستوردة.

6- ينبغي تنمية الاحتياطات الدولية من خلال رفع كفاءة إدارة الإيرادات النفطية، وتشجيع تحويلات العراقيين في الخارج، وتحقيق فائض في الميزان التجاري عبر تنمية الصادرات غير النفطية، مما يعزز من قدرة الدولة على حماية الاقتصاد من الصدمات وتقليل الاعتماد على الخارج.

المصادر References

1. ناصف، أيمن عطية. (2007). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
2. الوزني، خالد والرفاعي، اصف، احمد حسن. (2002). مبادئ لاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان.

3. النجار، نور عبد الحسين محمد. (2023). تنوع هيكل الصادرات وأثره في الميزان التجاري، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
4. آسية، وزاوي عبد النور، محارفي. (2023). أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية 1994-2022، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ماي، لجزائر.
5. بلال، جلاب، حيرش مصطفى. (2020). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة مقارنة الجزائر والمغرب والسعودي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون.
6. سليمة، بوطويل. (2018). آليات علاج عجز الميزان التجاري الجزائري 2000-2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
7. البكل، أحمد سعيد والحداد، إيمان فاروق. (2022). العلاقة التزامنية للعجز التوأم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2000-2020)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد: (3)، العدد: (4).
8. موسى، الصديق يوسف محمد. (2022). دراسة تحليلية لسياسات النقد الأجنبي وأثرها في التجارة الخارجية - السودان خلال الفترة 2005-2018، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد: (10)، العدد: (2)، جامعة المثني.
9. صبيحي، ماهر ماجد وعواد، خالد روكان. (2022). أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (60).
10. حسن، عمر محمد وعبد الحميد، سليمان ظاهر. (2023). محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية تحليلية لعينة من الدول النامية للمدة 1996-2020، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد (11)، العدد (2)، جامعة زاخو، إقليم كردستان، العراق.
11. عبيد، يوسف عباس حمد ومجيل، إسماعيل حمادي. (2023). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2019 - 2004، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (76)، جامعة الفلوجة، العراق.
12. مصطفى، مختار وخيرة، سرار. (2022). أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية خلال (1990-2018)، المجلة الجزائرية، المجلد (16)، العدد (1)، جامعة زيان عاشور.
13. صبيحي، ماهر ماجد وعواد، خالد روكان. (2023). "أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (78)، جامعة المستنصرية.
14. AHMED SABAH AL-ISAWI. (2022). The Role of the Foreign Trade Sector in Supporting Iraq's Trade Balance from 2008 to 2019. Master Thesis, Gelisim University, Turkey.
15. Mannur, H. G. (1999). International economics. Second Revised Edition, Vikas Publishing House. Head, Economics Department, University of Papua New Guinea.
16. Paul Anthony Samuelson and William D. Nordhaus, W.D. (2020). Economics. 20th ed. New York: McGraw-Hill Education
17. Fohoue, U.D., and et al. (2024), The impact of population growth on international trade in Europe. EPRA International Journal of Economic Growth and Environmental Issues, Volume 12, Issue 5.
18. Nwosa, P.I. (2019). "Inflation and Non-Oil Export in Nigeria", Journal of Behavioural Studies, 1(1).
19. Alwerfalli, F. (2022). "An empirical study of current account balances in oil-exporting countries", Economics and Finance, Université Bourgogne Franche-Comté.